شؤون اقتصادية

اعداد واشراف / أمل حزام

بمشاركة عربية وعالمية

انطلاق فعاليات معرض الجزيرة الـ 12 لتقنية المعلومات والاتصالات(جيتكوم 2010م) باليمن

صنعاء / ماجد عبد الرحمن:

بـدأت أمس الاثنين بصنعاء فعاليات معرض الجزيرة الـ 12 لتقنية المعلومات والاتصالات (جيتكوم 2010م) الذي تنظمه شركة أبولو للمعارض الدولية بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

وتشارك في المعرض الذي يستمر حتى الـ 11 من الشهر الـجاري ، 35 شـركـة عالمية متخصصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

وأوضـح مدير عـام التسويق بشركة أبولو للمعارض الدولية عمر النهمي في بلاغ صحفي أن المعرض سيعرض كافة المنتجات والمتطلبات للمختصين والراغبين في الحصول على احدث معطيات المعرفة التقنية.

واضاف النهمي أن المعرض يتيح العرض والبيع المباشر للمنتجات حيث يمكن المعرض الشركات المشاركة من عرض منتجاتها الجديدة والإعـلان والتسويق عنها وبيعها، كما سيـكـون هـنـاك جـمـلـة من المنتجات الجديدة والمتميزة التي سيتم اطلاقها،فضلا عن بعض العروض التفاعلية مع آخر عروض المنتجات الالكترونية.

وأشار النهمي الى انه سيتم عـرض مجموعة شاملة من المنتجات الالكترونية كأجهزة الكمبيوتر المحمولة والكمبيوتر الشخصي والهواتف المتحركة والكاميرات وبـرامـج الالعاب والتسلية وانظمة الترفيه المنزلي ،وكـذا انظمة تشغيل المكاتب وغيرها من المنتجات الاخرى .

واكـد أن المعرض ستشارك فـيـه جـهـات محلية ودولـيـة تعرض حلول الاعمال وحلول الاستخدامات الشخصية لتقنيات الاتصالات والمعلومات والهواتف النقالة وكافة التقنيات والبنى التحتية ذات العلاقة بتقنية المعلومات.

الأزمة المالية ودور أجهزة الرقابة المالية

للخروج من الأزمة تم تسنيد الديون العقارية الامريكية وتجميعها وتحويلها إلى سندات

ظهور بوادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة أنعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية

م . عيسى

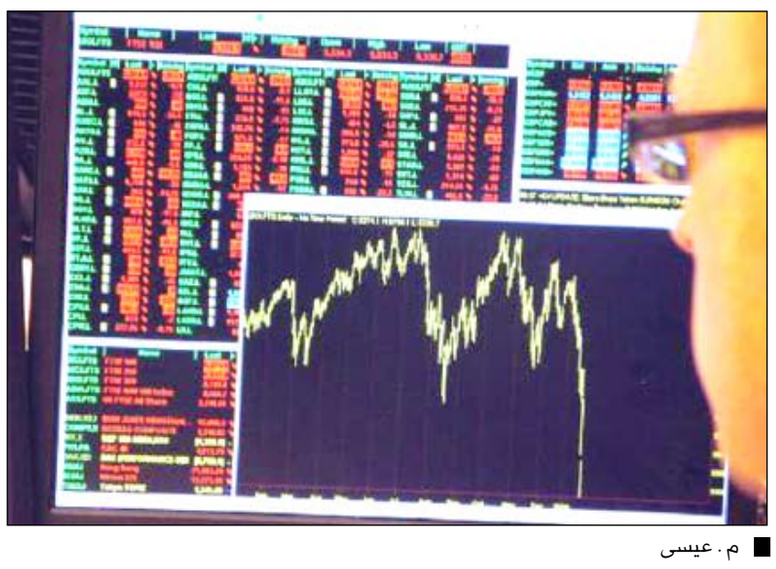

م . عيسى

دور أجهزة الرقابة المالية في ظل هذه الأزمة التركيز على كافة عمليات تقييم المخاطر بالمصارف ومتابعتها

متابعة/ أمل حزام المذحجي:

تعد أزمـة عـام 1929 وانهيار بورصة وول سـتريت الأزمة الأبرز في التاريخ التي بدأ معها الكسـاد الكبير في الولايات المتحـدة حيث أثرت على أوروبا بشـكل خاص ومن ثم الأزمة الأول في عصر المعلوماتية عام 1987 إذ خسر مؤشر داو جونز يومها 22.6 بالمائة في يوم واحد الأمر الذي أدى إلى تسجيل عجز تجاري كبير إضافة إلى تراجع مؤشـرات البورصـات الأخرى نتيجة تداخل الأسواق المالية العالمية لتظهر بعد ذلك أزمة اقتصاديـة ومالية عام 1988 في روسـيا عندما انهار الروبل الروسي وخسر 60 بالمائة من قيمته خلال 11 يوماً منها 17.13 بالمائة في يوم واحد .

كما شهد عام 2000 انتهاء فورة الإنترنت وتراجع المخاوف المحيطة بقيمة الأسهم المالية المرتبطة بالإنترنت والتقنيات الجديدة إذ سجل مؤشر نازداك الذي يضم أبرز أسهم الإنترنت والتكنولوجيا رقماً قياسيا بلغ 504862 نقطة في العاشر من مارس إلا أنه عاد وتراجع بنسبة 27 بالمائة على مدى سنة فانعكس هذا الهبوط على كل الأسواق المتصلة بالاقتصاد الجديد .كما تستمر التقلبات في البورصات العالمية التي سجلت هبوطاً حاداً في أوروبا وآسيا كمؤشر واضح على الآثار والنتائج السلبية لهذه الأزمة التي تعد الأزمة المالية الثالثة في القرن الحادي العشرين بعد أزمة عام 2001 عندما أقفلت بورصة نيويورك لمدة أسبوع بعد أحداث 11 سبتمبر ومن ثم أزمة عام 2002 التي حصلت جراء تزوير حسابات شركة الطاقة الأمريكية «أنرون" .

وتستمر فصول الأزمة المالية العالمية وتمتد أثارها وتتسع لتشمل مختلف دول العالم في أوروبا وشرق آسيا وغيرها وهذه الأزمة التي بدأت بالتفاعل بعد انهيار عدد من أكبر المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية مدفوعة بأزمة الرهن العقاري التي خيمت على الاقتصاد الأمريكي في الفترة الماضية إذ تأثرت أسواق المال العالمية بشكل مباشر .

عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك

لم تعد الأزمة الأمريكية الحالية جزئية تقتصر على العقارات بل أصبحت شاملة تؤثر مباشرة على الاستهلاك الفردي الذي يشكل ثلاثة أرباع الاقتصاد الأمريكي وهو بالتالي الأساس الذي ترتكز عليه حسابات معدلات النمو، ولا تأتي الأزمات المالية من فراغ بل تتفاعل مع الوضع الاقتصادي الكلي الذي يعاني في الولايات المتحدة من مشاكل خطيرة وفي مقدمتها. 1 - العجز التجاري : منذ عام 1971 لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجز يزداد سنوياً وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار ، ويعود السبب الأساس إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك . 2 - عجز الميزانية : لا يزال العجز المالي مرتفعاً حيث قدر في ميزانية عام 2008 بمبلغ 410 مليارات دولار أي 2.9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي المديونية : أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية من 4.3 تريليون دولار في عام 1990 إلى 8.4 تريليون دولار في عام 2003 وإلى 8.9 تريليون دولار في عام 2007 ، وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة ، يعادل حجم هذه الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية ويعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية .ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على الإدارات الحكومية بل يشمل الأفراد والشركات أيضا ،فقد بلغت الديون الفردية 9.2 تريليونات دولار منها ديون عقارية بمبلغ 6.6 تريليون دولار ، إن هذه الديون العقارية التي ساهمت مساهمة فاعلة في الأزمة المالية الحالية وتشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ، أما ديون الشركات فتحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ 18.4 تريليون دولار ، وبذلك يكون المجموع الكلي 36 تريليون دولار أي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي ، هذه الديون بذاتها أزمة اقتصادية خطيرة .

تأثيرات الأزمة على أوروبا وبريطانيا

كما تعاني الولايات المتحدة من مشاكل اقتصادية أخرى في مقدمتها التضخم الذي تجاوز 4 ٪ والبطالة التي تشكل 5 ٪ والصناعة التي تتراجع أهميتها والفقر وسوء الخدمات التعليمية .الأزمـة المالية تعود أحداث.

الأزمة المالية

الحالية في أمريكا إلى ارتباطها بصورة أساسية إلى الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي منذ عام 2004 ، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها ، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد حتى بلغت تلك القروض نحو 1.3 تريليون دولار في مارس 2007 م ، وتفاقمت تلك الأزمة مع حلول النصف الثاني من عام إلى 2007 ، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم ، وكان من نتيجة ذلك تكبد أكبر مؤسستين للرهن العقاري في أمريكا وهما " فاني ماي " و " فريدي ماك " خسائر بالغة حيث تتعاملان بمبلغ ستة تريليونات دولار ، وهو مبلغ يعادل ستة أمثال حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة . وللخروج من الأزمة تم تسنيد أو توريق تلك الديون العقارية وذلك بتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية للحصول على السيولة الكافية ، وقد نتج عن عمليات التوريق زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون ، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه السندات المدعمة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70 في المائة . وسرعان ما وصلت تأثيرات الأزمة إلى أوروبا وبريطانيا .

مع زيادة البطالة توقف المقترضون عن سداد ديونهم للبنوك

قدر صندوق النقد الدولي كلفة الأزمة العالمية المالية الراهنة بنحو 945 مليار دولار وذلك حسب التقديرات المبدئية إلا أن الواقع يشير إلى أكثر من ذلك بكثير مع استمرار تعمق الأزمة يوما بعد يوم ، وهذا ما اعترف به كبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد الدولي كينيث روجوف حيث اعترف بأن الأزمة المالية العالمية ربما كانت في نقطة المنتصف حاليا ، وإن العالم لن يرى فقط انهيار بنوك متوسطة بل سيشهد انهيار بنوك الاستثمار الكبرى أو البنوك الكبرى . ويعود ذلك لعدد من الاسباب اهمها ظهور بوادر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمر الذي ينعكس على صادرات البلدان الأخرى وعلى أسواقها المالية، فالولايات المتحدة أكبر مستورد في العالم حيث بلغت وارداتها السلعية 1919 مليار دولار أي 15.5 ٪ من الواردات العالمية (إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2006 الصادرة عن منظمة التجارة العالمية الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها ، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد وعدم كفاءة الإدارة هو السبب الرئيسي وراء الفشل وبالتالي الإفلاس، ومع تراجع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة تراجعت أسعار العقارات من جهة وتوقف المقترضون عن سداد ديونهم للبنوك مع زيادة البطالة من جهة أخرى، و تردد البنوك ، نظراً لتعدد البنوك التي فقدت الكثير من الأموال وتعاني من نقص في السيلة ، ستحاول الحصول على الأموال بواسطة الاقتراض من بنوك أخرى قروض قصيرة الأجل ، وهو أمر يومي في الأسواق ويعرف بالسوق بين البنوك ، ولكن ولأن كل بنك يجهل حقيقة وعمق المشكل المالي الذي يعاني منه البنك الآخر ، والتكاليف المتصاعدة للإدارة ولا سيما حصص المديرين التنفيذيين التي وصلت إلى مستويات غير معقولة شيئا فشيئا حتى بلغت أكثر من 240 مليون سنويا، وفقدان الثقة وانتشار الذعر والهلع في الأوساط المالية وفي أوساط المستثمرين في أمريكا وفي العالم ما أدى إلى انخفاض قيمة الكثير من أصول البورصة والأسهم ببيعها للحصول على السيولة.

لتقليل التكاليف في القطاعات الحكومية والخاصة

م. محمد بن عبد الله السهلي

الحقيقـة أن أكثر قطاعـات العمل لدينا فـي الوطن العربي حكومية كانـت أم خاصة تجاريـة أم صناعيـة لا تهتم كثيراً بتشريعات أو تقنيات ترشـيد الكهرباء كما هو الحال بالنسبة للمياه، ولعل هذه الضارة تكون نافعة في إيقاظ الحس المتبلد لـدى كثيرين في الترشـيد عموماً إلـى الحد الـذي يوفر كل متطلبات العمـل والراحة دون إهدار لمزيد مما يفوق الاحتياج ويسبب كثيرا من الأذى للبيئة. لسنا في حاجة إلى اختراع تلك الأسـاليب أو التقنيات, فكثير مـن الباحثين ورواد الأعمال في الدول الأخرى التي اكتوت بنار أسعار الكهرباء والقطع المتكرر للتيار الكهربائي كتبوا في ذلك كثيـراً من النصائح، خذ مثلاً ما صرحت بـه هيئة أو وزارة البيئة والغذاء والشـؤون الريفية البريطانيـة Defra بأنه يمكن لقطاعـات الأعمال البريطانية توفير ستة مليارات جنيه اسـترليني بتنفيذ خطوات بسيطة لتوفير التكاليف في تلك القطاعات وبالتأكيد منها التوفير في الطاقة والمياه.

قرأت قبل سـنة تقريبـاً مقالاً رائعا في الموقـع الإلكتروني لمجلـة New Business البريطانيـة بعنوان «أفضل عشـر نصائح لتحسين الكفاءة وتوفير المال», وأعجبني تذييله هذا العنوان بعبارة «باتباع عشر خطوات بسيطة يمكن لقطاعات العمل الصغيرة أن تقلل من انبعاثات الكربون وتوفر المال»، وقد حاولت تطبيق بعض من تلك النصائح في البيت والعمل قبل كتابـة هذا المقال فحصلـت على توفير يقـارب 50 في المائة من فاتـورة كهرباء المنزل دون أن تلاحظ أسـرتي أي تغيير يذكر, فالجميع يستمتع بإنارة جيدة ويشغل ما يريد من أجهزة كهربائية والكترونية، أكثر هذه النصائح تتكرر في عدة مقالات أخرى خصوصاً الأجنبيـة مع مزيد من الأفكار الجميلة والآراء المفيدة، لذا دعني بعد هذه المقدمة الطويلة أسرد لك أهم تلك الخطوات لتخفيض التكاليـف عموماً في القطاعات الحكومية والخاصة:

1 ـ التأكيد على من هم تحت مسؤوليتك في البيت والعمل على إطفاء جميع الأجهزة أثناء فترات عدم الاستخدام, خصوصاً أثناء الليل ونهاية الأسـبوع والإجازات، مثل الغلايات وأجهزة التكييف أو التدفئة وأجهزة الحاسـب الآلي، وذكرت المجلة أن تطبيق ذلك على جهاز حاسـب آلي مكتبي واحد يمكنه حسب تعرفـة الكهربـاء البريطانية توفيـر ما يزيد علـى 35 جنيها استرلينيا سنوياً (190 ريالا).

2 ـ إطفاء الإضاءة في المكاتب والغرف الفارغة، وتخفيضها في الممرات التي لا تستخدم كثيراً، وهذا يخفض 66 في المائة من تكلفة إضاءة المكتب مثلاً باعتبار العمل فيه ثماني ساعات فقط.

3 ـ تخفيض درجات تبريد المكيفـات وأجهزة التدفئة للحد المناسب ولو درجة واحدة يحافظ على صحة الموظفين ويوفر الكثير.

4 ـ قطرات المياه من الصنابير التالفة يكلف الكثير، لذا يجب فحصها باستمرار وإصلاح أو تغيير التالف منها.

5 ـ يمكنك التوفير من خلال الإبداع في إدارة مخلفات الشركة كإعادة استخدام الجيد منها بطرق مختلفة أو الاتفاق على بيعه لشركات تدوير المخلفات.

6 ـ تخفيض الأحمال وصيانة مركبات الشركة بشكل دوري يخفض من تكاليفها إجمالاً ويطيل عمرها التشغيلي ويحافظ على البيئة.

7 ـ إعادة تعبئة الأحبار بدل تغييرهـا, والطباعة والتصوير على وجهـي الورقة ما أمكن ذلـك يوفر كثيرا على الشـركة ويحافظ على البيئة بتقليل المخلفات.

8 ـ الاسـتثمار بتركيب بعض تقنيات الترشيد في الكهرباء والمياه ومنها:

* اسـتخدام أجهزة تحكم آلية لتشـغيل وإطفـاء المصابيح في الممرات عن طريق استشـعار المارة ودرجة توفر الإضاءة الطبيعية.

* اسـتخدام صنابيـر ذات تحكم بالخليـة الضوئية بدلاً من التقليدية يوفر كثيرا من هدر المياه بلا فائدة.

* استبدال المصابيح الحرارية «الهالوجين» بأخرى اقتصادية مثـل مصابيح الفلوريسـنت المدمجـة CFL التـي توفر ربع التكلفة وعمرها الافتراضي أكثر بعشـر مرات ورغم احتوائها على الزئبق والفسفور إلا أنها أصغر وأقل عرضة للكسر مقارنة بمصابيح الفلوريسـنت التقليدية (النجفـات) Fluorescent Lamps التي توفر أكثر من 70 فـي المائة مقارنة بمصابيح الهالوجين إلا أنها قليلة الاستخدام في أمريكا وأوروبا لسهولة كسـرها واحتوائها على كمية بسـيطة من الزئبق والفسفور الخطيرين جداً على الصحة، لذا تفرض الحكومة الأمريكية على الشـركات التي توردها لأمريكا ختمها بشعار تحذيري خاص يحوي عبارة «تحتوي علـى الزئبق», وينصح بتنظيف المكان بورق مبلل بدلاً من المكنسة التي تنشر ذرات الزئبق والفسفور في الهواء، هذا فضلاً عن انتشـار كثير من منتجاتها المقلدة ذات الجودة الرديئة في الوطن العربي، ولعلك لاحظت بعضها يخلف دخانا أسـود على الجدار, فضلاً عـن الأصوات المزعجة التي تصدرها أحياناً.

ختاماً، إن الاستهلاك العشوائي وعدم المبالاة يكلفنا كثيرا من الصحة والمال, ويسبب الأذى لبيئتنا التي نعيش فيها.

عن/ صحيفة (الاقتصادية) السعودية

صعود قياسي للذهب وتراجع النفط

سعر أوقية الذهب قفز ستة دولارات وقد يواصل القفز في الأسابيع القليلة المقبلة

متابعات:

صعد سعر الـذهـب الجمعة إلى مستوى غير مسبوق عند 1260 دولارا للأوقية مع تراجع الـدولار وصـدور بيانات اقتصادية أميركية مخيبة, وهي البيانات نفسها التي ساهمت في تبديد مكاسب النفط في الأيام القليلة الماضية.

وقفز سعر أوقية الذهب في تعاملات بعد الظهر الفورية بلندن إلى 1259.25 دولارا من مستوى قياسي سابق هو 1252 دولار سجل في الثامن من هذا الشهر. وكان سعر الإغلاق في نيويورك قد تحدد أمس عند 1243.40 دولار للأوقية.وأقبل المستثمرون على الذهب باعتباره أداة استثمارية آمنة مع تراجع الـدولار الأميركي مقابل عملات عالمية رئيسة في مقدمتها اليورو الذي ارتفع منذ أمس إلى أعلى مستوى له مقابل العملة الأميركية في ثلاثة أسابيع. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن أحد المستثمرين قوله إن الارتفاع القياسي المسجل قد يمهد لصعود سعر أوقية الذهب إلى 1300 دولار في الأسابيع المقبلة. ولاحظ أن تراجع سعر صرف الدولار مقابل عملات رئيسة أخرى يجعل سعر الذهب أرخص بالنسبة للمستثمرين خارج الولايات المتحدة, وبالتالي يزيد الطلب عليه.

ومـن العوامل الآخـرى التي تفسر الصعود القوي لسعر الذهب بيانات غير مشجعة نشرتها وزارة العمل الأميركية بشأن طلبات الإعانة الخاصة بالعاطلين, وأخـرى عن الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة. ونمو اقتصاداتها.